http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1370) السنة السادسة - الاحـد (16) تشرين الثاني 2008

قالت ان المحافظة لم تول القطاع التربوي اهتماماً جدياً

نقابة المعلمين في بابل تحذر من انهيار بعض المدارس بسبب تقادم الزمن والاهمال

الحلة/ اقبال محمد

حذرت نقابة المعلمين في محافظة بابل من أنهيار مباني بعض المدارس في المحافظة نتيجة تقادم الزمن وللاهمال الذي لحقها منذ عهد النظام السابق وفي ظل غياب تام لادامتها.. وبغية الاطلاع على اوليات الموضوع استطلعت المدى آراء ذوي العلاقة ابتداءً من نقيب معلمي بابل عايد هاشم الموسوي الذي اوضح قائلاً:

من خلال مبدأ الشراكة في العمل التربوي بين نقابة المعلمين والمديرية عامة للتربية وضمن المسؤولية الوطنية تمت متابعة المدارس الآيلة للانهيار وتم تصنيف المدارس الى ثلاثة أقسام أ – مدارس آيلة للسقوط وهي موزعة بين الريف والمدينة ومراكز الأقضية والنواحي القريبة.

ورفعنا أسماء هذه المدارس وقدمنا الكشوفات الى الجهات المتخصصة ومنها مجلس المحافظة والمحافظة ومديرية التربية وتم تنفيذ بناء عدد من المدارس على أنقاض هذه المدارس .. واضاف: هناك مدارس بحاجة الى ترميم وإعادة تأهيل وتم رفعها من قبل مديرية الاحصاء الى مجلس المحافظة لغرض التاهيل.

فضلاً عن مدارس بحاجة الى معالجة النواقص مثل الشبابيك والزجاج والكهرباء وإسالة الماء والمرافق الصحية وشكلت لجنة عن طريق قسم الابنية من التربية وتم إصلاحها ،وطالبت النقابة بمفاتحة الجهات المسؤولة بزيادة التخصيص المالي للتربية وبما يوفر حياة كريمة للطالب والمعلم وأقول أن الحكومة المحلية لم تول القطاع التربوي أهتماماً كبيراً.

ومن جانبه قال الدكتور نعمة صغير الخيكاني رئيس لجنة التربية في مجلس محافظة بابل: أنه تم تخصيص ضمن خطة المجلس للعام الحالي (١٥) مليار دينار لغرض بناء المدارس وحسب الآلية التي قررتها لجنة التخطيط والتربية في المجلس من هدم مدارس وبناء وإضافة أجنحة وأضاف الخيكاني. إن مجلس المحافظة قرر تخصيص٥٨ملياراً بعد موافقة وزارة المالية لإعمار وبناء آخر مدرسة طينية في المحافظة.

اما المدرس محمد سويدان فقد قال: إن هناك العشرات من المدارس في قضاء المحاويل عامة وفي جبلة خاصة بحاجة الى تأهيل وترميم مثل مدارس التسامي وطيبة والخصيب والرحمة والشهادة والسراج المنير والمناديل وتونس والوطن العربي والهلال هذه المدارس جميعاً تحتاج الى تأهيل وإضافة صحيات وذكر أن هناك عمليات ترميم وتأهيل للمدارس قامت بها في قضاء (CHF)القوات الأمريكية و المحاويل.

الى ذلك أشار أولياء أمور الطلبة الى ضرورة القيام بأعمال التأهيل وترميم المدارس وإضافة أجنحة خاصة للمرافق الصحية وترميم الشبابيك وتزويد المدارس في الماء والكهرباء لأن أغلب المدارس تعاني هذه النواقص.

وقال المواطن محمد حسين: ان عملية ترميم المدارس ترتبط بعمليات كبرى اهمها التخطيط والامانة في التنفيذ،المال موجود والخبرة موجودة والتخطيط موجود ولكن نفتقر الى الحرص وحسن استخدام كل هذه الاليات.

اما المواطنة نور فاضل فتقول ان هناك مشكلة اخرى تاتي بعد الترميم وهي عدم ديمومة الاجزاء المرممة بسبب اهمال الادارات وعبث الطلاب ما يجعل غالبية الصفوف غير صالحة للدوام بعد فترة وجيزة من عملية الترميم.

من جانبه قال الدكتور العوادي : نحن فرحون بأفتتاحنا مدارس جديدة وأصبح عدد مدارسنا ١٠٥٠ مدرسة بعد أن كانت في عام الماضي ١٠٣٠ مدرسة ونحن بانتظار افتتاح مدارس جديدة أخرى ليصل العدد الى (١٠٦٠) مدرسة في عموم المحافظة وحاجتنا الحقيقية هي ٥٠٠ مدرسة لفك الازدواج أما بالنسبة لحملة بناء المدارس في المحافظة فأنها أفضل من بقية المحافظات الآخرى الاّ أنها لم تسد الحاجة الفعلية لما تحتاجه المحافظة وكذلك حملة الترميم فأنها لم تستوف وعندما تسد حاجتنا من المدارس نستطيع من خلالها أن نفك الازدواج الحاصل في المدارس وقد تم بناء ٨٠ مدرسة وننتظر بناء المتبقي أما حملة المدارس الآيلة للسقوط فقد باشرنا بها ولم يبق منها الاّ مدرستان هما ثانوية الرشيد في أبي غرق وروضة الينبوع في مركز الحلة وألان لا نخشى من أي خطورة على المدارس الاخرى.

وتابع الدكتور حمادي العوادي: ليس لوزارة التربية ميزانية خاصة للبناء والترميم إلا مبالغ قليلة مخصصة للترميم السريع أما التخصيصات المالية لبناء وترميم المدارس فهي بيد الحكومة المحلية وأشار الى ضرورة أن تكون لنا حصة كبيرة بما يتناسب مع حجمنا ودورنا في الارتقاء بالعملية التربوية إضافة الى ما ورثناه من خراب ودمار هائل في العملية التربوية التي تتمثل بالمدرسة والطالب.

من الداخل

الحكومة الزجاجية

هادي جلو مرعي

لم يعد مهماً استخدام توصيفات خاصة لعمل الحكومات، ومؤسساتها، وينسحب ذلك على المؤسسات غير الحكومية، ما دامت تنتج وتقدم منفعة عامة.. التوصيفات قد تتباين وتتعدد، والمهم ما بعد التوصيف، وما يتحقق بالفعل فهو الذي يكون محط النظر في النهاية.

جرى حديث عن الشفافية، التي تعني في واحد من معانيها الوضوح، وهو ما دعا اليه مسؤولون حكوميون، ورؤساء منظمات مجتمع مدني، واكاديميون ومثقفون ومواطنون على قدر من الوعي السياسي.

البعض يتحدث عن الشفافية بوصفها عاملاً مهماً في البناء الديمقراطي ونجاحاً على صعد شتى وفي مجالات العلاقة بين الحكومة والشعب، وذهب بعيداً بوصف الحكومة المنتظرة (الحكومة الزجاجية). والنظر من خلال الزجاج يتيح الفرصة لعامة الناس معرفة الاتجاهات التي تسير عليها الحكومة.

الحكومة (خادمة الشعب) وهي تتصل به في مجمل حراكه اليومي لطلب المعاش والتوظيف واقامة المشاريع وانجاز المعاملات وتحديد اطر العمل المستقبلي ووضع الخطط قصيرة او بعيدة المدى، ومراقبة حركة الاقتصاد وحماية بناء من الانهيار، ودعم الإسواق، والمالية منها تحديداً.

في هذا الاطار، قد تحدث المفاسد، ويكون السطو على المال عام، وسوء الادارة، وعدم الجدية في العمل، وتقوم الحكومة بادوار منها، مراقبة المفسدين ومحاربتهم، وحماية نفسها من تسلل جماعات منهم، وزرع الثقة في نفوس عامة من الناس الذين ينظرون الى الحكومة بوصفها الراعي والحامي لهم ولحاجاتهم.

> يؤتى بثماره على المستويين القصير والبعيد. ويمكن ان تحوز الحكومة على ثقة الشعب وتضمن مشاركته في محاربة الفساد والاخبار عن المتلاعبين بمقدرات الدولة والممتلكات عامة، والذين يفقدون الامانة المهنية

الوضوح والانفتاح على الشعب، واطلاعه على الحقائق يمكن ان يؤتى بثماره على المستويين القصير والبعيد. ويمكن ان تحوز الحكومة على ثقة الشعب وتضمن مشاركته في محاربة الفساد والاخبار عن المتلاعبين بمقدرات الدولة والممتلكات عامة، والذين يفقدون الامانة المهنية.

اذا تحقق التعاون بين الاثنين، وامكن ضمان النجاح في بناء الدولة فانه يمكن السير قدماً في وضع خطط واقامة مشاريع عملاقة في مجالات الصحة والتربية والتعليم والخدمات عامة.

الشرط الوحيد. ان لا يقوم بعض المواطنين برجم الحكومة الزجاجية بالحجارة. ولماذا؟ لكي لا ينكسر الزجاج ويعورهم..

نقص الماء والكهرباء وراء تدهور الواقع الزراعي في هيت

الرمادي/ المدى

انتقد عدد من أهالي منطقتي السحل والدولاب التابعتين لقضاء هيت في محافظة الرمادي مستوى خدمات الماء والكهرباء المقدمة إليهم، مشيرين إلى أن انعدام التيار الكهربائي وشحة الماء أثرا بشكل كبير على الواقع الزراعي والحيواني في المنطقتين.

وقال مواطن من سكنة القضاء ان المزارعين يعانون مشاكل اضطراب الثروة الحيوانية بسبب قلة التيار الكهربائي، ولو أريد أن أشغل ماطوراً لدفع الماء سأحتاج إلى ٥٠٠ أو ٦٠٠ أو ٨٠٠ ألف دينار شهريا، وهذا مكلف جداً.»

وقال مواطن آخر «المنطقة محرومة من التيار الكهربائي وعدد سكانها بحدود ٣٠٠ نسمة وتستخدم المنطقة الآن الوسائل القديمة، حيث يشربون الماء من النهر مباشرة ومن مياه الأمطار والوديان التي تشرب منها الحيوانات. والكهرباء مقطوعة، ويستخدمون الوسائل القديمة لغرض الإنارة مثل الفانوس واللالة.»

من جانبه أقر رئيس المجلس البلدي لقضاء هيت مهند حامد الدليمي بتردي خدمات الماء والكهرباء، مضيفا أن المجلس بصدد التنسيق مع إحدى المنظمات الدولية لتجهيز ناحيتي السحل والدولاب بالمولدات الكهربائية.

بالنسبة للدولاب، معاناتهم بالكهرباء كبيرة،» ونسعى مع منظمة موجودة في بغداد، بتوفير الكهرباء للفلاحين، حيث طلبنا من المنظمة توفير الماء بأية وسيلة عن طريق المولدة او غيرها ووعدونا خيرا.»

هذا ولم يسبق لقضاء هيت إنشاء مجمعات لتصفية المياه أو محطات لتوليد الكهرباء بسبب قلة التخصيصات المالية الممنوحة للقضاء من قبل المحافظة ضمن خطة مشاريع عام الحالي.

مجلس المحافظة تدارس الإسراع بمشاريع الإعمار الهلال الأحمر في نينوى تنفي توزيع طحين تالف

الموصل/ المدى

نفى مصدر مسؤول في جمعية الهلال الأحمر العراقية فرع نينوى، قيام الجمعية بتوزيع مادة الطحين التي اثبتت الفحوصات المختبرية مؤخرا عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري، وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه في معرض رده على دعوة وجهها احد اعضاء مجلس محافظة نينوى لمنع الهلال الأحمر في نينوى من توزيع هذه المادة على المواطنين: ان اي مادة تتسلمها الجمعية ومن اي جهة كانت نقوم بأرسال نماذج منها الى وزارة الصحة في بغداد، ولحين ورود الاجابة عنها نقوم بخزن المواد في مخازن خاصة بالجمعية، ويشرف عليها موظفون لديها، وعبر المصدر عن استغرابه الشديد من عرض الموضوع عبر وسائل الاعلام قبل التأكد من الاجراءات التي قامت بها جمعية الهلال فرع نينوى أولاً، او في الاقل توجيه سؤال حول الامر الى الجمعية التي يفترض انها طرف رئيسي في الموضوع، وأوضح بأن القصة تتعلق بتسلم الجمعية كمية من مادة الطحين من منظمة الغذاء العالمية، وكانت كشوفات الفحص الخاص بها مرفقة لذا قمنا بتوزيع قسم منها على المواطنين فوراً، مع ارسال عينات من المادة الى دائرة صحة نينوى من اجل فحصها مختبرياً، وبعد ثمانية عشر يوما وردتنا اجابة الفحص التي اشارت الى عدم صلاحية المادة للأستهلاك البشري، عليه قمنا بايقاف توزيع المادة كأجراء اولي ثم فاتحنا الجهة المانحة فشكلت لجنة ضمت ممثلين عن الهلال الأحمر العراقي، ودائرة الهجرة والمهجرين، ومسؤول الوفد الطبي للمختبرات، إضافة الى ممثلين عن منظمة الغذاء العالمي، وبالفعل تم اخذ عينات وتم فحصها في عمان ، واظهرت النتائج صلاحية مادة الطحين للاستهلاك البشري، ومع ذلك فاتحنا محافظة نينوى بالامر، فوجه المحافظ بأعادة فحص المادة في مختبرات صحة نينوى من اجل التأكد، وبالفعل ارسلت مجددا عينات اخرى للفحص، وبعد ايام وردتنا اجابة الفحص الثاني بالكتاب والذي ايد الاول من حيث عدم صلاحية المادة للأستهلاك البشري، وكان رئيس لجنة الاعلام في مجلس المحافظة قد اشار في تصريحات صحفية مطلع الاسبوع الحالي ، الى كتاب مرسل من الرعاية الصحية الاولية يشير الى ان مادة الطحين التي بعهدة جمعية الهلال الأحمر العراقية، لايمكن استهلاكها بشريا، لاحتوائها على (تزنخات) اضافة الى حشرات في اطوار مختلفة.

من جهة ثانية تدارس مجلس محافظة نينوى في اجتماعه الدوري الاسبوعي الذي عقد يوم الأربعاء الماضي السبل الكفيلة للاسراع بمشاريع الإعمار للعام الحالي ضمن الميزانية المخصصة من أعمار الأقاليم البالغة ٤٢٩ مليار دينار ، وقد ضيف المجلس مدراء الوحدات الإدارية والدوائر الخدمية الذين قدموا تقارير مفصلة عن أداء دوائرهم والمعوقات التي تقف دون إنجاز عدد من المشاريع التي تمت المصادقة عليها من قبل لجنة الإعمار بالمجلس ، وأشار غائب حسام الدين النائب الأول لرئيس مجلس المحافظة إلى ان اهم المشاكل التي تعترض سير إنجاز عدد من المشاريع هي توقف تنفيذ المشاريع على أراض تعود ملكيتها لعدد من الوزارات والدوائر وتأخر استحصال الموافقات اللازمة لاستغلال تلك الاراضي في مشاريع جديدة مثلما حصل مع المديرية عامة لتربية نينوى التي أوقفت بناء عدد من المدارس بسبب ذلك منوها إلى ان مجلس المحافظة خاطب الوزارات المعنية في سبيل إيجاد حلول مناسبة لتلك المعوقات ، من جهته دعا رئيس المجلس هشام الحمداني الشركات المحلية إلى زيادة استثماراتها في نينوى وخصوصا في مجالات البناء والانشاءات مشيرا إلى ان شركات البناء والإعمار في المحافظة سيكون لها موقع تفضيلي إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الشركات من خارج المحافظة لإنجاز المشاريع الموضوعة ضمن خطة الإعمار والنهوض بالواقع الخدمي في محافظة نينوى.

وفي سياق منفصل أعلنت المديرية عامة لتربية نينوى عن استحصالها موافقة وزارة التربية على تعيين ٢٧٧ موظفا ومعلما على الملاك الدائم وقال عدنان المزوري من شعبة الاعلام في المديرية للمدى: ان الدرجات الوظيفية الجديدة التي تشمل اختصاصات متعددة تم توزيعها على جميع أقسام المديرية وفق الحاجة الفعلية مع إعطاء أفضلية لأصحاب العقود بموجب التعليمات التي أصدرتها الوزارات المعنية.

خلال السنوات الخمس الماضية

توزيع اكثر من (٥) الآف قطعة ارض سكنية للمواطنين في ميسان

ميسان / رعد شاكر

أكد مدير شعبة الأملاك في دائرة بلديات العمارة أن مجموع قطع الأراضي السكنية التي تم توزيعها للمواطنين خلال السنوات الخمس الماضية تجاوز ٥ آلاف قطعة سكنية . وأوضح أحمد عبيد عكلة في تصريح خص به المدى أن عدد القطع السكنية التي تم توزيعها منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن بلغ ٥٢٥٢ قطعة سكنية للمواطنين من الفئات المشمولة حسب التعليمات ، وهم عوائل الشهداء والمهجرون والسجناء السياسيون والموظفون منوها إلى أن حصة مركز المحافظة من مجموع القطع الموزعة بلغت ٣٠١٩ قطعة فيما وزعت البقية ضمن مركز الأقضية والنواحي وأن جميع قطع الأراضي الموزعة تم استيفاء ثمنها نقدا وبسعر ٣٠٠ دينار للمتر المربع الواحد في مركز المحافظة وبسعر أقل في مناطق الأقضية والنواحي . وأشار عكلة إلى أن من شروط الحصول على قطعة أرض سكنية من الدولة أن يكون المستفيد عراقي الجنسية ولا يمتلك قطعة سكنية موضحا أن القوانين القديمة كانت تنص على أحقية المواطن المتملك قطعة سكنية من الدولة بالحصول على قطعة ثانية بعد مرور ١٠ سنوات من تاريخ بيعه للقطعة الأولى ثم خفضت المدة إلى ٥ سنوات أما الآن فقد ألغي هذا القانون ولم يعد من حق أي مواطن سبق وأن تسلم قطعة من الدولة أو أشتراها من الغير أن يتسلم قطعة ثانية ولأي سبب كان.

إنجـــاز المرحلة الأولى من مشـروع طمر موقع عداية الملـوث

الموصل/ نوزاد شاكر

اعلنت لجنة خلية الازمة المكلفة بمتابعة التلوث الاشعاعي في منطقة عداية غربي الموصل، عن انجاز المرحلة الاولى من مشروع ازالة التلوث وبجميع فقراته، وقال مصدر في اللجنة التي تضم ممثلين عن عدد من الدوائر في نينوى، بأن المرحلة الاولى ستحد من امكانية انتشار التلوث خارج احواض الترسيب الموجودة في المنطقة، وأشار الى ان يد التخريب كانت قد طالت المكان، واضرت بالقدمة المحيطة بأحد الاحواض وبعمق وصل الى متر واحد، وبمساحة تقدر بنحو ٢٠٠ متر مربع، وان المشكلة عولجت بالشكل المطلوب بالتعاون مع مديرية بيئة نينوى، غير انه اوضح بان ماتم انجازه ضمن المرحلة الاولى لايعتبر حلاً نهائياً وذلك بسبب طبيعة الارض الكلسية، وتظل الاحتمالات قائمة بشأن امكانية حدوث تخسفات ارضية، في المناطق المحيطة بالاحواض، وقد يحدث ذلك في المستقبل القريب، وطالب المصدر بضرورة قيام المسؤولين في محافظة نينوى بمفاتحة مجلس الوزراء، والوزارات المتخصصة ، من أجل الإسراع بتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع، لكي يتسنى اغلاق الموقع والتخلص من المخاطر التي يمكن ان تنجم عنه وبشكل نهائي، ويذكر ان منطقة عداية تقع على بعد ٣٥ الى الغرب من مدينة الموصل، وقد اكتشفت دائرة البيئة بعد احداث عام ٢٠٠٣ وجود تلوث بالاشعاع النووي في المنطقة، ما استدعى تدخل الحكومة ممثلة بعدد من الوزارت وهي بصدد تطويق وحل المشكلة حالياً.